



دور الحوكمة الرشيدة في تعزيز الاستدامة الاقتصادية للمشاريع الصناعية الصغيرة: دراسة ميدانية في ناحية المسيب
/ محافظة بابل

شيماء عباس عبد(3)

مروج كاظم هادي(2)

أ. د حسين ديكان درويش(1)

Shimaaabbas97@gmail.com wcn1659@gmail.com Hussein.degan@hilla_unc.edu.iq

جامعة الحلة \ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الدور الذي تؤديه مبادئ الحوكمة الرشيدة في تعزيز الاستدامة الاقتصادية ضمن المشاريع الصناعية الصغيرة في ناحية المسيب بمحافظة بابل. ويستند البحث إلى تحليل ميداني لآراء العاملين في هذه المشاريع حول أثر تطبيق أبعاد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، العدالة، النزاهة، المشاركة) على استمرارية الأداء الاقتصادي وتجاوز التحديات الهيكلية التي تواجه هذا القطاع الحيوي. لقد استعمل المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً باستبانة موجهة إلى عينة من (100) فرد من مجتمع البحث. وقد وظفت أدوات إحصائية متعددة، مثل المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وتحليل والانحدار الارتباط ، إضافة إلى اختبار موثوقية الأدوات باستعمال مؤشرات بألفا كرونباخ والتحليل العاملي، و باستعمال برمجيات SPSS V.29 و Amos V.29 أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي وارتباط إيجابي بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية في المشاريع الصناعية الصغيرة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرشيدة، الاستدامة الاقتصادية.

Abstract

This study aims to explore the role that the principles of good governance play in promoting economic sustainability within small industrial enterprises in the Al-Musayyab sub-district, located in Babylon Governorate. The research is grounded in a field-based analysis of the perspectives of workers in these enterprises regarding the impact of implementing the dimensions of governance—transparency, accountability, fairness, integrity, and participation—on the continuity of economic performance and overcoming the structural challenges facing this vital sector. A descriptive-analytical methodology was employed,

supported by a structured questionnaire distributed to a sample of 100 individuals from the research community. Various statistical tools were utilized, including arithmetic means, standard deviation, correlation and regression analysis, in addition to testing the reliability of the instruments using Cronbach's alpha and factor analysis, all conducted through SPSS V.29 and Amos V.29 software. The findings revealed a significant impact and a positive correlation between the application of good governance principles and the achievement of economic sustainability in small industrial enterprises.

Keywords: Good Governance, Economic Sustainability.

المقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وأمام تصاعد حدة المنافسة ومحدودية الموارد، باتت المشاريع الصناعية الصغيرة أحد المحركات المهمة للنمو المحلي والتنمية المستدامة في الدول النامية، ومنها العراق. غير أن هذه المشاريع تواجه جملة من التحديات المتعلقة بضعف الإدارة، وغياب الشفافية، ومحدودية الكفاءة. من هنا تبرز أهمية الحوكمة الرشيدة بوصفها إطاراً شاملاً لضبط الأداء المؤسسي، وتحقيق مبدأ الاستدامة الاقتصادية عبر تعزيز قيم المساواة والعدالة والنزاهة والمشاركة والشفافية. ينطلق البحث الحالي من فرضية رئيسية مفادها أن اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة قد يسهم بشكل ملموس في دعم استقرار ونمو المشاريع الصناعية الصغيرة في ناحية المسيب، بوصفها بيئة عملية تعكس التحديات الواقعية التي تعانيها هذه المشاريع في العراق. ويسعى البحث إلى سد فجوة معرفية وتطبيقية عبر تحليل العلاقة بين الحوكمة والاستدامة الاقتصادية من منظور ميداني، من خلال استقراء آراء العاملين ضمن هذه المشاريع، وصولاً إلى صياغة نتائج قابلة للتطبيق العملي في تطوير السياسات الصناعية المحلية.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الحوكمة الرشيدة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية في المشاريع الصناعية الصغيرة ضمن ناحية المسيب، في ظل ما تواجهه من تحديات تنظيمية واقتصادية. وتنطلق المشكلة من التساؤلات الآتية:

1. ما مدى اهتمام هذه المشاريع بتطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة؟
2. كيف تُدرك المنظمات الاستدامة الاقتصادية ومتطلباتها؟
3. هل تؤثر الحوكمة الرشيدة في تعزيز الاستدامة الاقتصادية؟

ثانياً: أهمية البحث وتتمثل أهمية البحث بما يأتي:

1. يُعالج متغيرات حديثة ومعاصرة في مجال الفكر الإداري، وهي الحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية.
2. الاسهام في تقديم بيانات ميدانية جديدة توضح طبيعة العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية.
3. توفير نموذجاً أولياً يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية على عينات وقطاعات مختلفة.
4. يساعد في اقتراح حلول واقعية للتحديات الإدارية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة.
5. يدعم صنّاع القرار في تطوير سياسات تحسّن الأداء المؤسسي ضمن بيئة الأعمال المحلية.

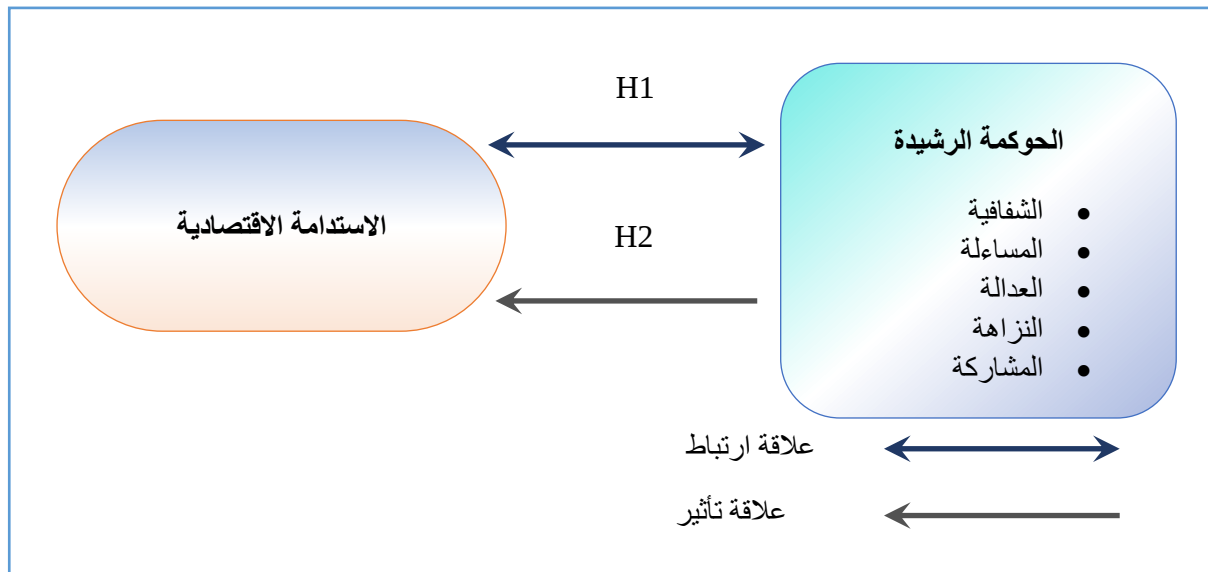
ثالثاً: أهداف البحث يتمثل الهدف الرئيسي في التحقق من علاقة الارتباط والتأثير بين الحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية. وتتلخص أهداف البحث الفرعية فيما يلي:

1. دراسة واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة بين العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة في ناحية المسيب.
2. قياس مدى تأثير الحوكمة الرشيدة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية في هذه المشاريع.
3. تقديم توصيات عملية لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحسين الاستدامة الاقتصادية.

رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة في ضوء ما تم التطرق إليه تم أعداد مخطط البحث الفرضي في الشكل (1)

المتغير المستقل: الحوكمة الرشيدة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، العدالة، النزاهة، المشاركة) وتم اعتماد مقياس (ريان ونهاد:2023)

المتغير التابع: الاستدامة الاقتصادية وتمثل بمتغير احادي البعد بواقع ستة فقرات، اذ تم اعتماد مقياس (Rai et al.,2021)



خامساً: فروض البحث

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- ✓ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد الشفافية والاستدامة الاقتصادية.
- ✓ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد المساءلة والاستدامة الاقتصادية.
- ✓ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد العدالة والاستدامة الاقتصادية.
- ✓ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد النزاهة والاستدامة الاقتصادية.
- ✓ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد المشاركة والاستدامة الاقتصادية.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين بعد الشفافية والاستدامة الاقتصادية.
 - ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين بعد المساءلة والاستدامة الاقتصادية.
 - ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين بعد العدالة والاستدامة الاقتصادية.
 - ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين بعد النزاهة والاستدامة الاقتصادية.
 - ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين بعد المشاركة والاستدامة الاقتصادية.
- سادساً: أسلوب البحث يجمع بين المنهج الوصفي (النظري) والمنهج التطبيقي (الإحصائي)

سابعاً: حدود البحث

1. أولاً: المكانية: المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة بابل قضاء المسيب
2. ثانياً: الزمانية: العام 2025
3. ثامناً: هيكلية البحث:

ينقسم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول المقدمة والمنهجية البحث. وتناول المبحث الثاني الإطار النظري. وتناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي

المبحث الثاني

الجانب النظري للبحث

أولاً: مفهوم الحوكمة الرشيدة

ذكر مصطلح الحوكمة الرشيدة (Good Governance) لأول مرة بشكل عرضي في تقرير البنك الدولي لعام 1989 وفي غضون عقد واحد، تبلورت الفكرة لتصبح أحد أكثر مشاريع السياسات الإنمائية الدولية رواجاً وانتشاراً، وكان من بين المؤسسات التي أولت هذه الفكرة اهتماماً خاصاً، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وقد تم التأكيد على هذا الربط بشكل واضح في وثيقة السياسات الصادرة عن البرنامج عام 1997 بعنوان: الحوكمة من أجل التنمية البشرية المستدامة – وثيقة سياسة من برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي(UNDP, 1997) ، والتي جاء في هت، الحوكمة والتنمية البشرية لا ينفصلان(Elahi, 2009:2) . تتضمن معايير الحوكمة الرشيدة مبادئ عالمية رئيسة للحوكمة المؤسسية الفعالة والتي تُعتبر مشتركة بين معظم البلدان، أن معظم هذه المعايير تقدم توصيات بشأن ستة ممارسات رئيسة للحوكمة، سواء بشكل واضح أو ضمني، وتشمل: (1) تحقيق التوازن بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين، مثل المديرين المستقلين غير التنفيذيين؛ (2) تقسيم واضح للمسؤوليات بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة؛ (3) الحاجة لتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب للمجلس الإداري؛ (4) وضع إجراءات رسمية وشفافة لتعيين المديرين الجدد؛ (5) تقديم تقارير مالية متوازنة وقابلة للفهم؛ (6) الحفاظ على نظام داخلي قوي للرقابة . (Aguilera& Cazorra,2009:277:)

لجنة الحوكمة العالمية" واحداً من أكثر التعريفات تمثيلاً وشمولاً، عرّفت اللجنة الحوكمة على النحو التالي"الحوكمة هي مجموعة الوسائل التي يتم من خلالها إدارة الشؤون المشتركة بين الأفراد والمؤسسات، العامة والخاصة. وهي عملية مستمرة يتم من خلالها استيعاب المصالح المتعارضة أو المختلفة، واتخاذ إجراءات تعاونية(Keping, 2018:3) . وتعريف الأمم المتحدة للحوكمة الرشيدة بأنها تشير إلى الدرجة التي تتسم فيها مؤسسات الدولة بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وأصبح نجاح أي بلد في تحقيق هذا المعيار مقياساً رئيسياً لمصداقيته واحترامه أمام العالم (مصطفى، 2021:431). فالحوكمة الرشيدة هي الإدارة الرشيدة القائمة على الشفافية والنزاهة والمشاركة والإنصاف ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة والمساءلة والمحاسبة دون تمييز وسيادة القانون وتطبيقه على الجميع سواسية (الخطاب، 2022:84).

ثانياً: أهمية الحوكمة الرشيدة

تكمن أهمية الحوكمة للمؤسسات بوجه عام في ما لها من دور في رفع مستوى أدائها، وغرس روح المنافسة مع المنظمات الأخرى، ويمكن بلورة أهميتها في النقاط الآتية (جاويش، 2022:215):

1. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
2. عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين ومهام مجلس حوكمة المنظمة.
3. متابعة الأداء والمراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المنظمة.
4. الفصل بين الملكية والإدارة المؤسسية.
5. تمكين المنظمة من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في السوق.
6. تحقيق الاستقرار والمصداقية للمنظمة.
7. ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع.
8. ضمان حماية موارد المنظمة في إطار من النزاهة والحيادية.
9. تبني بيئة عمل حافزة للعاملين، حتى يتم تحقيق التميز المنشود للمنظمة.

ثالثاً: أهداف الحوكمة الرشيدة

إن الأهداف المتوخاة من تطبيق الحوكمة الرشيدة لا يمكن حصرها في اتجاه واحد دون غيره، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي (ميدون وبوقرة، 2021:8):

1. تعزيز فاعلية المؤسسة، وزيادة كفاءتها من خلال تكوين بيئة صالحة للعمل.
2. وضع القوانين والقواعد التي يسترشد بها قيادات ومسؤولو المؤسسة في تولي الأعمال الإدارية، بما يكفل الديمقراطية والعدالة لجميع الأطراف المعنية.
3. تعزيز مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة في عمل المؤسسة في صنع القرارات.
4. تحقيق العدالة والمساواة بين العاملين، للحصول على أداء مرتفع من جميع الفئات.
5. توفير حق المساءلة والمحاسبة لجميع الأطراف المستفيدة من وجود المؤسسة.
6. تحقيق الشفافية من خلال العمل وفق آليات، وأطر تتسم بالوضوح، وتمكن العاملين من ممارسة أعمالهم بشكل كامل، ومساعدتهم على العطاء.

رابعاً: عناصر الحوكمة الرشيدة

يشير (Keping,2018:5) إلى أن الحوكمة الرشيدة تتألف من عدة عناصر أساسية تُشكّل جوهرها يمكن إيجازها بالآتي:

1. **المساءلة:** تعني تحمل كل شخص مسؤولية سلوكه. في الإدارة العامة، يتعلق الأمر بالواجبات المرتبطة بالمناصب أو المؤسسات والوفاء بها. يتطلب الأمر توظيف القانون والأخلاقيات لتعزيز المساءلة.
2. **الشرعية:** تشير إلى الحالة التي يعترف فيها الناس طواعية بالنظام الاجتماعي والسلطة. لا ترتبط الشرعية بشكل مباشر بالقوانين واللوائح، إذ أن شيئاً قانونياً قد لا يكون شريعياً.
3. **الشفافية:** تشمل نشر المعلومات السياسية بشكل علني. يحق للمواطنين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بسياسات الدولة التي تؤثر على مصالحهم، بما في ذلك الأنشطة التشريعية وصنع السياسات والميزانية العامة والنفقات العامة.
4. **سيادة القانون:** تعني أن القانون هو المبدأ الأعلى في الإدارة السياسية العامة، يجب احترامه من قبل جميع المسؤولين والمواطنين. الهدف الأساسي هو حماية الحقوق السياسية الأساسية مثل الحرية والمساواة.
5. **الفعالية:** تشير إلى الكفاءة الإدارية، وتشمل الهياكل الإدارية العقلانية والإجراءات المصممة علمياً مع تقليل التكاليف الإدارية.
6. **الاستجابة:** تتعلق بالاستجابة الفعالة لاحتياجات المواطنين، بما يشمل التفاعل مع اقتراحاتهم واستفساراتهم دون تأخير.

خامساً: الاستدامة الاقتصادية والتكلفة

يشير مصطلح "الاستدامة الاقتصادية" إلى آلية تنموية تلبي احتياجات الاستهلاك الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم المستقبلية. في علم الاقتصاد، يُستخدم مصطلح "الاستدامة" للإشارة إلى النظام الاقتصادي ككل. ويُعزى مفهوم "الاستدامة الاقتصادية" إلى الاقتصادي هيكس (Hicks)، الذي عرّف المال في عمله الكلاسيكي *القيمة ورأس المال* (Value and Capital) على أنه: المقدار الذي يمكن للفرد إنفاقه ومع ذلك يكون في وضع أفضل في نهاية الفترة الزمنية، من ناحية أخرى، يجادل الاقتصاديون التقليديون بأن الموارد الطبيعية محكوم عليها بالفناء الحتمي (كريم، 2022:4)

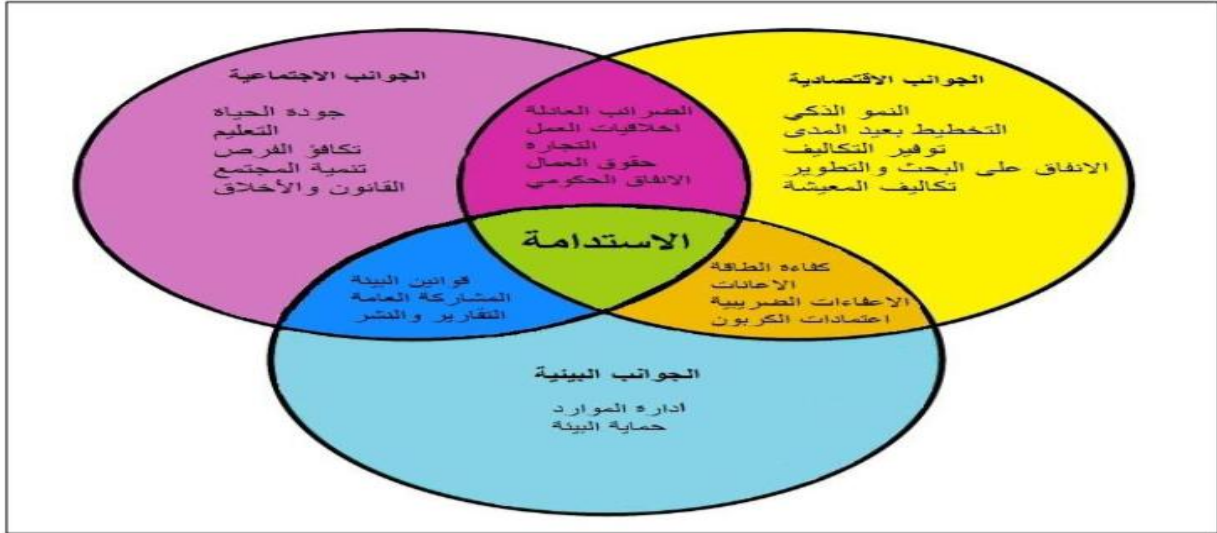
تُعرّف الاستدامة الاقتصادية بأنها التنمية التي تلبي متطلبات الحاضر دون المساس بإمكانات الأجيال القادمة (Schaefer & Crane, 2005). وقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة رسميًا لأول مرة في عام 1980 في تقرير استراتيجية الحفظ العالمية (IUCN 1980)، حيث برزت الحاجة إلى نهج عالمي لإدارة الموارد التي تعتمد عليها الأنشطة البشرية والتنمية. ركز هذا التقرير على نقطتين رئيسيتين: **الحفظ**، والتي تشير إلى ضرورة الحفاظ على النظام البيئي الحي، والحد من تدهور النظم البيئية؛ و**تداخل الأفعال على المستوى العالمي**، التي تبرز مسؤولية الأفعال المحلية، والتي لها تأثيرات على النطاق العالمي. تُعرّف الاستدامة الاقتصادية بأنها القدرة على تلبية مستويات الاستهلاك الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها المستقبلية. حدد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) خمسة متطلبات لتحقيق التنمية المستدامة، يمكن تلخيصها كما (Lucia et al., 2022:3):

1. دمج الحفظ والتنمية
2. تلبية احتياجات الإنسان
3. تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة
4. توفير تقرير المصير الاجتماعي والتنوع الثقافي
5. الحفاظ على سلامة النظام البيئي.

سادساً: العلاقة بين الاستدامة الاقتصادية والتنمية المستدامة

لقد كانت التنمية الاقتصادية بمثابة نقطة محورية للسياسات الاقتصادية منذ فترة طويلة، ولكن لم يظهر مفهوم التنمية المستدامة إلا في العقود القليلة الماضية. أما اليوم، فقد أصبحت التنمية المستدامة في طليعة النقاشات الاقتصادية، واكتسبت أهمية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبحت تمثل الهدف الرئيس لجميع الأنشطة الاقتصادية. وقد عبّر الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون عن أهمية هذا المفهوم بقوله: **التنمية المستدامة هي الطريق إلى المستقبل الذي نريده للجميع؛ إنها تقدم إطاراً لتوليد النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وممارسة الإدارة البيئية وتعزيز الحوكمة. تشمل التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي (الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة البيئية) (محمد، 2024:12).** وغالبًا ما

تنشأ صراعات بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولا سيما في ظل قيود الموارد. ولذلك، عندما نتحدث عن الاستدامة في عالمنا المعاصر، يتوجب علينا التركيز على ثلاثة مجالات رئيسة للتأثير. فهناك ترابط وثيق بين هذه الأبعاد الثلاثة، حيث تصف العلاقة المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية. وتمثل هذه المجالات مجموعة من المفاهيم المترابطة التي، إذا ما أخذت معاً، تُشكل أرضية صلبة لاتخاذ القرارات الرئيسية (محمد، 2024: 12).



الشكل (2) الجوانب الثلاثة للاستدامة

المصدر: محمد حميد محمد. (2024). التكنولوجيا الخضراء وتأثيرها في الاستدامة الاقتصادية بعد عام 2020. قضايا سياسية، (79)، 349-373.

سابعاً: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة، بمفهومها الأساسي، إلى تحقيق التطوير البشري وتحسين نوعية حياة الإنسان، مع الحرص في الوقت ذاته على عدم الإخلال بالاتزان الطبيعي والحيوي، والحفاظ على الموارد الطبيعية والحيوية لصالح الأجيال القادمة. وتكمن الفلسفة العامة لهذا المفهوم في محاولة التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وضرورة حماية البيئة والنظم الإيكولوجية من جهة أخرى، على الرغم مما قد يبدو من تناقض ظاهري بين هذين المسارين.

وتتمثل الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة في الآتي (أحمد، 2022: 5):

1. الحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية، بما يضمن استمرارها وعدم استنزافها.
2. ضمان أن تكون المواد المستهلكة مصنوعة بالكامل إما من مواد معاد تدويرها أو من موارد متجددة، شريطة ألا تسبب ضرراً على البيئة، وأن تُستخدم دون استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية.

3. تحقيق إعادة تدوير كاملة (100%) لمصادر النفايات، بهدف تقليل الفاقد والاعتماد على الموارد القائمة.
4. حفظ الطاقة من خلال الاعتماد على إمدادات الطاقة المتجددة بالكامل، والتي لا تسبب تلوثاً للبيئة، وتشمل: (الطاقة الشمسية الحرارية، الطاقة الشمسية الكهربائية، طاقة الرياح، وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة).

ثامناً: مؤشرات الأداء الاقتصادي المستدام

تشير مؤشرات الأداء الاقتصادي المستدام إلى أدوات تُستخدم لتقييم مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والمجتمع. ويُعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المؤشر التقليدي الأكثر استخداماً، لكنه لا يأخذ في الحسبان الأبعاد البيئية والاجتماعية، مما يحد من صلاحيته في قياس الاستدامة الشاملة. ولهذا السبب، ظهرت مجموعة من المؤشرات البديلة التي تدمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الاقتصادية، ومن أبرزها (محمد، 2024:14):

1. **مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستدامة: (ISEW)** يُعد إعادة صياغة للناتج المحلي الإجمالي، حيث يطرح التكاليف البيئية والاجتماعية ويُركّز على قياس رفاهية المجتمع، لا مجرد النمو الكمي.
2. **مؤشر التنمية البشرية: (HDI)** يربط بين متوسط العمر، مستوى التعليم، ومستوى المعيشة، ويُستخدم لتصنيف الدول وفق مستويات التنمية البشرية (منخفضة، متوسطة، عالية).
3. **مؤشر الأداء البيئي: (EPI)** يُقيّم الأداء البيئي للدول عبر مؤشرات مثل جودة الهواء والماء، الانبعاثات، وتأثير الاحتباس الحراري، ويُستخدم منذ عام 2006.
4. **مؤشر الحياة الأفضل: (BLI)** أداة تفاعلية أطلقتها OECD عام 2011، تقيس جودة الحياة في 11 مجالاً مثل السكن والعمل والأمن والعلاقات، من خلال تقييمات المواطنين أنفسهم.
5. **البصمة البيئية: (EF)** تُقيس حجم الضغط الذي يُمارسه البشر على البيئة من خلال استهلاك الموارد، وتُعد أداة هامة لفهم التأثير البيئي للنشاط البشري وتوجيه السياسات نحو الاستدامة.

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

- أ- متغير الحوكمة الرشيدة: - يتكون متغير الحوكمة الرشيدة من خمسة أبعاد هي: -
- 1- **الشفافية:** - يتضمن الجدول (1) قيم الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية كل فقرة لبعد الشفافية:

جدول (1) توزيع الاحصاءات الوصفية لبُعد الشفافية

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
2	75%	1.103	3.77	تتسم إجراءات العمل بشفافية التشريعات.
3	70%	1.206	3.52	تتسم إجراءات العمل بشفافية المعلومات والاتصالات.
1	78%	1.034	3.88	تتسم عملية تقييم الأداء بالشفافية.
—	74%	1.114	3.72	إجمالي بُعد الشفافية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS vr. 29

كما يُبين الجدول (1)، بلغ المتوسط الحسابي لبُعد الشفافية (3.72)، ما يعكس مستوى متوسطاً من الاتفاق بين المبحوثين على توفر عناصر الشفافية في مؤسساتهم. وقد تراوحت الأهمية النسبية بين (70% - 78%)، مما يشير إلى تفاوت نسبي في تقييم المشاركين. كما يُظهر الانحراف المعياري الكلي (1.114) وجود تباين ملحوظ في الآراء، وهو ما قد يُعزى إلى اختلافات في الخبرة أو المعرفة بممارسات الشفافية. وتُبرز النتائج الحاجة إلى تعزيز الشفافية، لاسيما في جانب المعلومات والاتصالات الذي سجل أدنى تقييم، مما يتطلب مراجعة السياسات لضمان تحسين تدفق المعلومات على مختلف المستويات الإدارية.

2- المساءلة: - يتضمن الجدول (23) قيم الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأهمية كل فقرة لبُعد المساءلة:

الجدول (2) توزيع الاحصاءات الوصفية لبُعد المساءلة

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
2	70%	1.136	3.49	تتسم إجراءات وقواعد الجراء بالوضوح.
3	65%	1.209	3.26	تتسم إجراءات المساءلة بالترج.
1	73%	1.048	3.62	يدرك العاملون بوضوح القواعد المطلوب الالتزام بها.
—	69%	1.131	3.46	إجمالي بُعد المساءلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS vr. 29

تعكس النتائج مستوى متوسطاً من الاتفاق على توفر المساءلة، بمتوسط عام (3.46) وأهمية نسبية (69%). ويُشير الانحراف المعياري المرتفع نسبياً (1.131) إلى تباين واضح في آراء المشاركين، مما يستدعي تعزيز آليات الشفافية والانضباط التنظيمي داخل المؤسسات.

3- العدالة: - يتضمن الجدول (3) قيم الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأهمية كل فقرة لبعد العدالة:

الجدول (3) توزيع الاحصاءات الوصفية لبُعد العدالة

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
2	67%	1.185	3.35	يتم تطبيق القرارات الإدارية على العاملين بلا استثناء.
3	63%	1.277	3.16	يتعامل رؤساء العمل مع الجميع بصدق.
1	72%	1.068	3.58	تعكس المعاملة مع الآخرين في العمل درجة من الثقة.
—	67%	1.176	3.37	إجمالي بُعد العدالة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS vr. 29

تشير نتائج بُعد العدالة إلى مستوى متوسط من الرضا بين المشاركين، بمتوسط حسابي عام (3.37) وأهمية نسبية (67%). كما يُظهر الانحراف المعياري (1.176) تبايناً ملحوظاً في الآراء، مما يعكس تفاوتاً في تطبيق مفاهيم العدالة داخل المؤسسة، ويؤكد الحاجة إلى مراجعة السياسات لضمان العدالة الوظيفية والإدارية.

4- النزاهة: - يتضمن الجدول (4) قيم الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأهمية كل فقرة لبعد النزاهة:

الجدول (4) توزيع الاحصاءات الوصفية لبُعد النزاهة

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
1	72%	1.104	3.58	يلتزم العاملون بمبادئ الأمانة في العمل.
3	68%	1.235	3.39	يطالب العاملون بمزايا في العمل تتسق والجهد المبذول.
2	69%	1.164	3.44	تتطابق أفعال العاملين مع أقوالهم عن القيم.

—	69%	1.167	3.48	إجمالي بُعد النزاهة
---	-----	-------	------	---------------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS vr. 29

تشير النتائج إلى تقييم متوسط لمستوى النزاهة داخل المؤسسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.48) مع تباين ملحوظ في الآراء (انحراف معياري 1.167). يعكس هذا الحاجة إلى تعزيز ممارسات الأمانة والمواظبة بين الأقوال والأفعال لضمان بيئة عمل أكثر نزاهة وشفافية.

5- المشاركة: - يتضمن الجدول (5) قيم الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأهمية كل فقرة لبعد المشاركة:

الجدول (5) توزيع الاحصاءات الوصفية لبُعد المشاركة

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
2	72%	1.181	3.59	يفوضني رئيسي في العمل في بعض المسؤوليات.
3	68%	1.214	3.41	يسمح للعاملين بمناقشة القرارات الصادرة عن الإدارة.
1	74%	1.051	3.67	يسمح للعاملين بتقييم القيادات الإدارية.
—	71%	1.147	3.57	إجمالي بُعد المشاركة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS vr. 29

تشير النتائج إلى وجود تقييم متوسط لمستوى المشاركة داخل المؤسسات، بمتوسط حسابي (3.57) وتباين ملحوظ في الآراء (انحراف معياري 1.148). هذا يعكس الحاجة إلى تعزيز مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وتفويض المسؤوليات لضمان بيئة عمل أكثر فاعلية وشمولية.

ب- متغير الاستدامة الاقتصادية: يكون متغير الاستدامة الاقتصادية احادي البعد: -

يتضمن الجدول (6) قيم الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأهمية كل فقرة لمتغير الاستدامة الاقتصادية:

الجدول (6) توزيع الاحصاءات الوصفية لمتغير الاستدامة الاقتصادية

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
74%	0.813	3.69	نستثمر في المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) دون الإضرار بأرباحنا.
71%	0.853	3.57	نقلل من النفايات بهدف خفض تكاليف المواد.
68%	0.896	3.39	نُجري عمليات شراء مستدامة ونحافظ على المواد لزيادة دورة حياتها.
66%	0.924	3.31	نقلل من استهلاك الموارد تحقيقاً للاستدامة.
67%	0.911	3.37	نُعيد استخدام الموارد بهدف تقليل التكاليف.
64%	0.944	3.21	نستثمر في الجودة من أجل إطالة دورة حياة المنتجات.
68%	0.898	3.40	إجمالي متغير الاستدامة الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS vr. 29

تشير النتائج إلى تقييم متوسط لمتغير الاستدامة الاقتصادية، بمتوسط عام (3.40) وتباين معتدل في الآراء (انحراف معياري 0.898). يعكس هذا وجود اتفاق نسبي بين المشاركين على أهمية الاستدامة الاقتصادية، مع تأكيد الحاجة إلى تعزيز بعض الجوانب الإجرائية والداعمة لضمان تحسين مستمر في الحوكمة.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى: مفاد هذه الفرضية (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين الحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية) يشير الجدول (7) لوجود علاقة ارتباط قوية موجبة ذات دلالة احصائية معنوية بين الحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية مقدارها (0.442) وتنطبق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الاتية:

الفرضية الفرعية الاولى: مفاد هذه الفرضية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الشفافية والاستدامة الاقتصادية) يبين الجدول (7) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين بُعد الشفافية والاستدامة الاقتصادية وقيمتها (0.394) وهي علاقة طردية متوسطة موجبة.

الفرضية الفرعية الثانية: مفاد هذه الفرضية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المساءلة والاستدامة الاقتصادية) يشير الجدول (7) لوجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين بُعد المساءلة والاستدامة الاقتصادية وبلغت (0.422) وهي علاقة قوية موجبة.

الفرضية الفرعية الثالثة: مفاد هذه الفرضية (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين العدالة والاستدامة الاقتصادية) يشير الجدول (7) لوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين بُعد المساءلة والاستدامة الاقتصادية وبلغت (0.465) وهي علاقة قوية موجبة.

الفرضية الفرعية الرابعة: مفاد هذه الفرضية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين النزاهة والاستدامة الاقتصادية) يشير الجدول (7) لوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين بُعد المساءلة والاستدامة الاقتصادية وبلغت (0.392) وهي علاقة متوسطة موجبة.

الفرضية الفرعية الثالثة: مفاد هذه الفرضية (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المشاركة والاستدامة الاقتصادية) يستعرض الجدول (7) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين بُعد العدالة والاستدامة الاقتصادية وقدرها (0.417) وهي علاقة طردية قوية.

وتأسيسا لما تقدم يمكن قبول صحة الفرضية الرئيسية الاولى ومفادها (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الحوكمة الرشيدة بأبعادها والاستدامة الاقتصادية)،

الجدول (7) قيم الارتباط بين الحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية

ابعاد الحوكمة الرشيدة					المتغير المستقل المتغير التابع
المشاركة	النزاهة	العدالة	المساءلة	الشفافية	
0.417**	0.392**	0.465**	0.422**	0.394**	0.442**
.000	.001	.000	.001	.002	.000
توجد علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية موجبة عند مستوى دلالة 0.01 بين الحوكمة الرشيدة بأبعادها وبين الاستدامة الاقتصادية					Sig. (2-tailed)
القرار (النتيجة)					
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS.V.29)

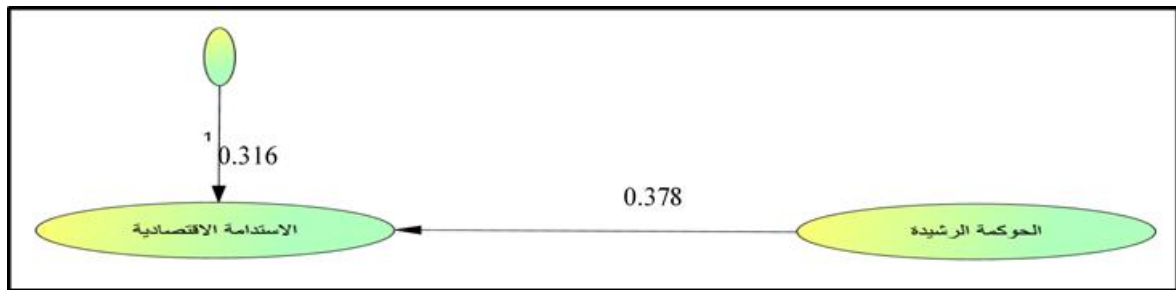
الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة الرشيدة في الاستدامة الاقتصادية

يبين الجدول (8) أن تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، يسهم بشكل مباشر في رفع مستويات الاستدامة الاقتصادية، بمعنى آخر ان زيادة الحوكمة الرشيدة بمقدار وزن معياري واحد يؤدي الى تحسين الاستدامة الاقتصادية بمقدار (0.378) وبخطأ معياري (0.75)،

جدول (8) النتائج النهائية لتأثير الحوكمة الرشيدة في الاستدامة الاقتصادية

المسار	التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	R ² قيمة	Sig.
الحوكمة الرشيدة	0.378	0.75	0.67	0.316	0.001
الاستدامة الاقتصادية	<---				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (AMOS.V.29)



شكل (3) النموذج الهيكلي لتأثير الحوكمة الرشيدة في الاستدامة الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (AMOS.V.29)

ساهم متغير الحوكمة الرشيدة في تفسير ما قيمته (0.316) من التباين الحاصل في الاستدامة الاقتصادية اما القيمة المتبقية فأنها تعود لمتغيرات خارج حدود الدراسة.

وتنبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الاولى: مفاد هذه الفرضية يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة الرشيدة في الاستدامة الاقتصادية يشير الجدول (9) انه كلما أدرك الموظفون المبحوثون لأهمية بُعد الشفافية كلما أدى ذلك الى تحسين الاستدامة الاقتصادية، بمعنى اخر ان زيادة بُعد الشفافية بمقدار وزن معياري واحد يؤدي الى تحسين الاستدامة الاقتصادية بقيمة (0.312) وبخطأ معياري (0.064)،

الفرضية الفرعية الثانية: مفاد هذه الفرضية يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمساءلة في الاستدامة الاقتصادية

يلاحظ من الجدول (9) انه كلما أدركت المنظمات لأهمية بُعد المساءلة كلما أدى ذلك الى تحسين الاستدامة الاقتصادية للمنظمات المدروسة، بمعنى اخر ان زيادة بُعد المساءلة بمقدار وزن معياري واحد يؤدي الى تحسين الاستدامة الاقتصادية بمقدار (0.345) وبخطأ معياري (0.067)،

الفرضية الفرعية الثالثة: مفاد هذه الفرضية يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعدالة في الاستدامة الاقتصادية

يلاحظ من الجدول (9) انه كلما أدركت المنظمات لأهمية بُعد العدالة كلما أدى ذلك الى تحسين الاستدامة الاقتصادية للمنظمات المدروسة، بمعنى اخر ان زيادة بُعد العدالة بمقدار وزن معياري واحد يؤدي الى تحسين الاستدامة الاقتصادية بمقدار (0.265) وبخطأ معياري (0.045)،

الفرضية الفرعية الرابعة: مفاد هذه الفرضية يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنزاهة في الاستدامة الاقتصادية

يلاحظ من الجدول (9) انه كلما أدركت المنظمات لأهمية بُعد النزاهة كلما أدى ذلك الى تحسين الاستدامة الاقتصادية للمنظمات المدروسة، بمعنى اخر ان زيادة بُعد النزاهة بمقدار وزن معياري واحد يؤدي الى تحسين الاستدامة الاقتصادية بمقدار (0.271) وبخطأ معياري (0.056)،

الفرضية الفرعية الخامسة: مفاد هذه الفرضية يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمشاركة في الاستدامة الاقتصادية

يلاحظ من الجدول (9) انه كلما أدركت المنظمات لأهمية بُعد المشاركة كلما أدى ذلك الى تحسين الاستدامة الاقتصادية للمنظمات المدروسة، بمعنى اخر ان زيادة بُعد المشاركة بمقدار وزن معياري واحد يؤدي الى تحسين الاستدامة الاقتصادية بمقدار (0.321) وبخطأ معياري (0.048)،

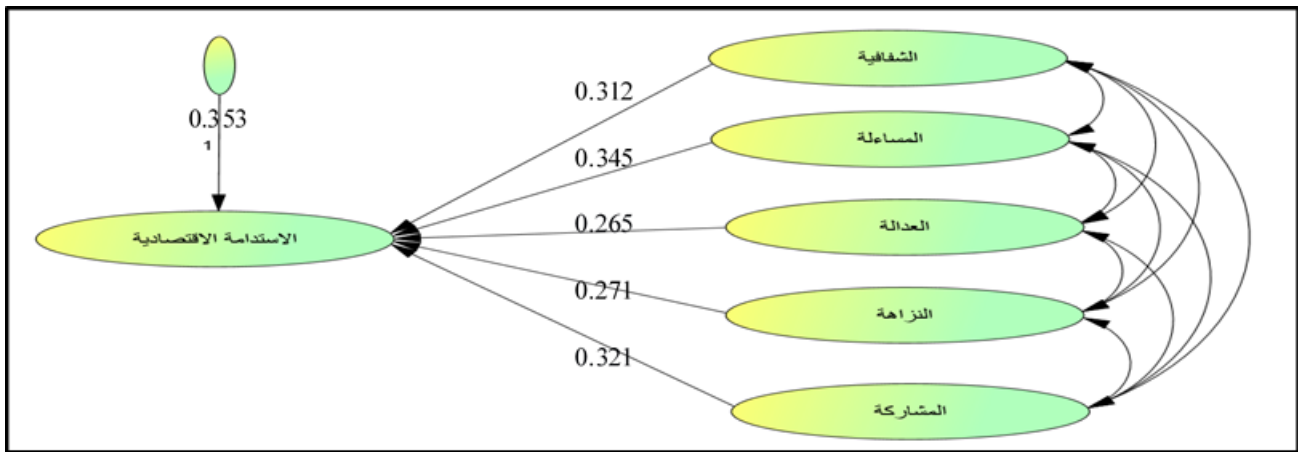
ومن خلال النتائج اعلاه يمكن قبول صحة الفرضية الرئيسية الثالثة ومفادها (وجود علاقة تأثير مباشر ذات دلالة احصائية معنوية للحوكمة الرشيدة في الاستدامة الاقتصادية)، مما يعني أدرك الموظفون المبحوثون لضرورة الاهتمام بهذه المتغيرات.

جدول (9) نتائج التأثير المباشر لأبعاد الحوكمة الرشيدة في الاستدامة الاقتصادية

Sig.	قيمة R^2	القيمة الدرجة	الخطأ المعياري	التقدير المعياري	المسار		
0.001	0.353	2.754	0.064	0.312	الاستدامة الاقتصادية	---	الشفافية
0.002		5.122	0.067	0.345	الاستدامة الاقتصادية	---	المساءلة
0.001		1.012	0.045	0.265	الاستدامة الاقتصادية	---	العدالة

0.001		2.824	0.056	0.271	الاستدامة الاقتصادية	---	النزاهة
0.001		1.017	0.048	0.321	الاستدامة الاقتصادية	<	المشاركة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (AMOS.V.29)



شكل (4) النموذج الهيكلي لتأثير ابعاد الحوكمة الرشيدة في الاستدامة الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (AMOS.V.29)

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أولاً: تحليل علاقة الارتباط

1. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية المتوسطة (0.442) مما يدل على أن تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة كإطار منهجي يسهم بشكل فاعل في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمنظمات.
2. جاء بُعد العدالة كأكثر الأبعاد ارتباطاً وتأثيراً في الاستدامة الاقتصادية والبالغ (0.465)، وهو ما يعكس دور العدالة التنظيمية في تحقيق بيئة عمل آمنة ومحفزة، تشجع على الالتزام والانتماء المؤسسي.

3. يُعد بُعد الشفافية من الأبعاد المهمة، إلا أن تقييم المشاركين له متوسط، (0.394) الأمر الذي يشير إلى وجود نقص في وضوح المعلومات الإدارية والمالية لدى العاملين.
 4. أظهرت النتائج أن المساءلة ذات تأثير معنوي في الاستدامة الاقتصادية، إلا أن العلاقة متوسطة (0.417) القوة، مما يعكس أن نظم المساءلة القائمة في المؤسسات لا تزال شكلية في بعض الجوانب.
 5. أظهر بُعد النزاهة تبايناً في آراء المشاركين، رغم ارتباطه إحصائياً بالاستدامة، مما يدل على أن الالتزام بالقيم الأخلاقية يختلف من موظف لآخر.
 6. تشير نتائج بُعد المشاركة إلى إدراك متوسط لدى العاملين لأهمية المشاركة في اتخاذ القرار، ويُظهر هذا التقييم أن الإدارة قد لا تمنح مساحة كافية للموظفين للتعبير عن آرائهم.
- ثانياً: تحليل الاثر

1. أظهرت النتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة تأثير مباشرة ذات دلالة إحصائية بين فقرات الحوكمة والاستدامة الاقتصادية بلغت كأجمالي (0.378)
2. بلغ أثر المساءلة (0.345) وهو أكثر فعالية وتأثيراً في الاستدامة الاقتصادية
3. بلغ أثر فقرة العدالة (0.265) وهو أقل تأثيراً في الاستدامة الاقتصادية
4. بلغ متوسط تأثير الفقرات (0.303) ويلاحظ أن تأثير فقرة الشفافية بلغ (0.312) وهو الأقرب إلى التأثير المتوسط لمجمل الفقرات على الاستدامة الاقتصادية

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تعزيز الشفافية المؤسسية من خلال نشر السياسات والإجراءات الداخلية بشكل واضح ومتاح.
2. تفعيل آليات المساءلة الداخلية عبر بناء نظام محكم لتقييم الأداء وربطه بمستويات المكافأة والعقوبة.
3. مراجعة السياسات المتعلقة بالعدالة وتكافؤ الفرص لضمان بيئة إدارية عادلة، من خلال تطوير أدلة سلوك وظيفي.
4. دعم ثقافة النزاهة داخل المؤسسات عبر إطلاق برامج تدريبية متخصصة في القيم الأخلاقية والحوكمة.
5. تمكين الموظفين من المشاركة الحقيقية في صنع القرار عبر آليات واضحة مثل الاستبيانات الداخلية، واللجان التشاورية، وتعزيز بيئة العمل التشاركية.
6. إدراج مبادئ الحوكمة الرشيدة ضمن الخطط الاستراتيجية للمؤسسات من خلال تضمينها في مؤشرات الأداء المؤسسي.
7. إطلاق برامج تطوير مستدامة موجهة لتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة المشاريع.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. أبو القاسم، أشرف، أبوطالب، حافظ، رانيا، عبد العاطي، وياسر. (2024). تأثير ممارسات العلاقات العامة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية في الفنادق. مجلة كلية السياحة والفنادق – جامعة مدينة السادات، 8(2)، 243-260.
2. أحمد، دعاء. (2022). تحقيق الاستدامة الاقتصادية لملايس النساء من الجلود الطبيعية بالدمج بين تقنية الباتشورك وفن كيمي كاتريل. مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، 7(6)، 384-416.
3. بوليف، عبد الرؤوف، حمادي، نبيل. (2024). أثر الممارسات الحوكمية للتدقيق الداخلي على تحقيق الاستدامة الاقتصادية لشركات المساهمة بولاية بسكرة. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 13(1)، 672-690.
4. جاويش، سامية محمد. (2022). الحوكمة الرشيدة مدخلاً للتخطيط الاستراتيجي بمؤسسات رياض الأطفال. المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنصورة، 8(3)، 203-252.
5. كريم، إفين جبار. (2022). الاستدامة الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة الرسائل الحكومية الرسمية. مجلة جامعة گرمين، 9(4)، 787-800.
6. محمد، حميد محمد. (2024). التكنولوجيا الخضراء وتأثيرها في الاستدامة الاقتصادية بعد عام 2020. قضايا سياسية، (79)، 349-373.
7. مصطفى. (2021). الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي في مصر. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 2(2)، 419-448.
8. ميدون، بوقرة، كمال. (2021). التكنولوجيا وضمان جودة الخدمات التعليمية في ضوء الحوكمة الرشيدة للجامعة (دراسة سوسيولوجية أنثروبولوجية). مجلة أنثروبولوجية الأديان، 17(2)، 429-443.
9. نعم الخطاب. (2022). الحوكمة الرشيدة وأثرها في الالتزام التنظيمي: الدور المعدل للمسؤولية الاجتماعية في دائرة الجمارك الأردنية. المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات، 8(2).

ثانياً: المصادر الأجنبية

10. Addink, H. (2019). Good governance: Concept and context. Oxford University Press.
11. Aguilera, R. V., & Cuervo-Cazurra, A. (2009). Codes of good governance. Corporate governance: an international review, 17(3), 376-387.
12. Elahi, K. Q. I. (2009). UNDP on good governance. International Journal of Social Economics, 36(12), 1167-1180.
13. Kardos, M. (2012). The reflection of good governance in sustainable development strategies. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 58, 1166-1173.
14. Keping, Y. (2018). Governance and good governance: A new framework for political analysis. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, 11, 1-8.

15. Lucia, U., Fino, D., & Grisolia, G. (2022). A thermoeconomic indicator for the sustainable development with social considerations: A thermoeconomy for sustainable society. *Environment, Development and Sustainability*, 1-1
16. Rotberg, R. I. (2014). Good governance means performance and results. *Governance*, 27(3), 511-518.
17. Schaefer, A., & Crane, A. (2005). Addressing sustainability and consumption. *Journal of macromarketing*, 25(1), 76-92.